

## معياري المحاسبة الدولي 24 الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة

### الهدف

1 هدف هذا المعيار هو ضمان أن تتضمن القوائم المالية للمنشأة الإفصاحات الضرورية لتوجيه الاهتمام إلى احتمال أن يكون مركزها المالي وربحها، أو خسارتها قد تأثرت بوجود أطراف ذات علاقة وبمعاملات وأرصدة حالية، بما في ذلك الارتباطات، مع مثل تلك الأطراف.

### النطاق

- 2 يجب أن يُطبق هذا المعيار في:
- (أ) تحديد العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة.
- (ب) تحديد الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة بها.
- (ج) تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح مطلوباً عن البنود الواردة في (أ) و(ب).
- (د) تحديد الإفصاحات التي يتم القيام بها عن هذه البنود.
- 3 يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن العلاقات والمعاملات والأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، مع الطرف ذي العلاقة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للمنشأة الأم، أو لمستثمرين لهم سيطرة مشتركة أو تأثير مهم على منشأة مستثمر فيها، والتي تُعرض وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة" أو معياري المحاسبة الدولي 27 "القوائم المالية المنفصلة". وينطبق هذا المعيار - أيضاً - على القوائم المالية المنفردة.
- 4 يُفصح في القوائم المالية للمنشأة عن المعاملات والأرصدة الحالية للطرف ذي العلاقة مع منشآت أخرى في المجموعة. عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، تُستبعد المعاملات والأرصدة الحالية للطرف ذي العلاقة داخل المجموعة، باستثناء تلك التي بين منشأة استثمارية ومنشأتها التابعة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

### غرض الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة

- 5 تعد العلاقات مع طرف ذي علاقة سمة عادية للتجارة والأعمال. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تباشر المنشآت بعضاً من أنشطتها من خلال منشآت تابعة، ومشروعات مشتركة ومنشآت زميلة. في هذه الحالات، يكون للمنشأة القدرة على أن تؤثر في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها من خلال وجود سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم.
- 6 قد يكون للعلاقة مع طرف ذي علاقة تأثير على الربح أو الخسارة والمركز المالي للمنشأة. فقد تدخل الأطراف ذات العلاقة في معاملات لا تدخل فيها الأطراف غير ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال، فإن المنشأة التي تبيع بضاعة بالتكلفة للمنشأة التي تعد أمماً لها، قد لا تبيع بهذه الشروط لعميل آخر. أيضاً، قد لا تتم المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة بالمبالغ نفسها التي تتم بها بين الأطراف غير ذات العلاقة.
- 7 قد يتأثر الربح أو الخسارة والمركز المالي للمنشأة بعلاقة مع طرف ذي علاقة، حتى إذا لم تحدث معاملات مع الطرف ذي العلاقة. إن مجرد وجود العلاقة، قد يكون كافياً لأن يؤثر على معاملات المنشأة مع الأطراف الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد تقطع منشأة تابعة للعلاقات مع شريك تجاري عند استحواد المنشأة الأم على منشأة تابعة زميلة تمارس نفس النشاط الذي يمارسه الشريك التجاري السابق. وبدلاً من ذلك، قد يتمتع أحد الأطراف عن تصرف بسبب التأثير المهم للطرف آخر - على سبيل المثال، قد تتلقى منشأة تابعة لتعليمات من المنشأة التي تعد أمماً لها بعدم القيام بالبحث والتطوير.
- 8 لهذه الأسباب، قد تؤثر المعرفة بمعاملات المنشأة وأرصدها الحالية، بما في ذلك الارتباطات، وعلاقتها مع الأطراف ذات العلاقة، على تقييم عملياتها من قبل مستخدمي القوائم المالية، بما في ذلك تقويم المخاطر والفرص التي تواجه المنشأة.

## التعريفات

9 تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:

**طرف ذو علاقة** هو الشخص أو المنشأة التي تكون ذات علاقة بالمنشأة التي تُعد قوائمها المالية (يشار إليها في هذا المعيار 'بالمنشأة المعدة للتقرير').

(أ) يكون الشخص، أو عضو مقرب من أسرة ذلك الشخص، ذا علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير، إذا كان ذلك الشخص:

(1) له سيطرة، أو سيطرة مشتركة على المنشأة المعدة للتقرير؛ أو

(2) له تأثير مهم على المنشأة المعدة للتقرير؛ أو

(3) أحد أعضاء موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة المعدة للتقرير، أو في المنشأة الأم للمنشأة المعدة للتقرير.

(ب) تعد منشأة ما ذات علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير إذا انطبق أي من الشروط التالية:

(1) المنشأة والمنشأة المعدة للتقرير أعضاء في المجموعة نفسها (والذي يعني أن كل منشأة أم، ومنشأة تابعة، ومنشأة تابعة زميلة تعد ذات علاقة بالآخرين).

(2) إحدى المنشآت منشأة زميلة أو مشروع مشترك للمنشأة الأخرى، (أو منشأة زميلة، أو مشروع مشترك لعضو في مجموعة تكون المنشأة الأخرى عضواً فيها).

(3) كلا المنشأتين مشروعات مشتركة للطرف الثالث نفسه.

(4) إحدى المنشأتين مشروع مشترك لمنشأة ثالثة والمنشأة الأخرى منشأة زميلة للمنشأة الثالثة.

(5) المنشأة بمثابة خطة منافع ما بعد إنتهاء التوظيف لصالح الموظفين إما في المنشأة المعدة للتقرير، أو منشأة ذات علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير. وإذا كانت المنشأة المعدة للتقرير هي تلك الخطة ذاتها، يُعد أصحاب الأعمال الراعيين - أيضاً - ذوي علاقة بالمنشأة المعدة للتقرير.

(6) المنشأة تخضع للسيطرة، أو للسيطرة المشتركة من قبل شخص مُحدد في الفقرة (أ).

(7) شخص مُحدد في الفقرة (أ) (1) يكون له تأثير مهم على المنشأة، أو يكون ضمن كبار موظفي الإدارة في المنشأة، (أو في المنشأة الأم).

(8) المنشأة أو أي عضو في مجموعة هي جزء منها يقدم خدمات لموظفي الإدارة الرئيسية للمنشأة المعدة للتقرير أو للمنشأة الأم للمنشأة المعدة للتقرير.

**معاملة مع طرف ذي علاقة** هي تحويل موارد، أو خدمات أو التزامات بين المنشأة المعدة للتقرير وطرف ذي علاقة بغض النظر عما إذا تم تقاضي سعر.

**أعضاء مقربون في أسرة شخص** هم أعضاء الأسرة الذين قد يتوقع أن يؤثر، أو يتأثروا، بذلك الشخص في تعاملاتهم مع المنشأة، ويشملون:

(أ) أولاد ذلك الشخص وزوجه، أو شريكه المنزلي.

(ب) أولاد زوج ذلك الشخص، أو أولاد شريكه المنزلي.

(ج) الأشخاص الذين يعتمدون على ذلك الشخص، أو على زوجته، أو على شريكه المنزلي.

**التعويض** يشمل جميع منافع الموظفين (كما عرفت في معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف")، بما في ذلك منافع الموظف التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "المدفوعات على أساس السهم". منافع الموظف هي جميع أشكال العوض المدفوع، أو واجب السداد، أو المقدم من قبل المنشأة، أو نيابة عن المنشأة، مقابل خدمات مؤداه للمنشأة. كما تشمل - أيضاً - العوض المدفوع نيابة عن منشأة، تعد أما للمنشأة فيما يتعلق بتلك المنشأة. ويشمل التعويض:

(أ) منافع الموظف قصيرة الأجل، مثل الأجور، والرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي، والإجازات السنوية المدفوعة والإجازات المرضية المدفوعة، والمشاركة في الربح والمكافآت (إذا كانت واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً من نهاية الفترة)، والمنافع غير النقدية (مثل الرعاية الصحية، والسكن، والسيارات، والسلع، أو الخدمات المجانية، أو المدعومة) للموظفين الحاليين.

(ب) منافع ما بعد انتهاء التوظيف، مثل المعاشات ومنافع التقاعد الأخرى، والتأمين على الحياة ما بعد انتهاء التوظيف والرعاية الصحية بعد انتهاء التوظيف.

(ج) منافع الموظف طويلة الأجل الأخرى، بما في ذلك إجازة الخدمة الطويلة، أو إجازة التفرغ العلمي، واليوييل، أو منافع الخدمة الطويلة الأخرى، ومنافع الإعاقة طويلة الأجل، والمشاركة في الربح والمكافآت والتعويض المؤجل، إذا لم تكن واجبة السداد - بشكل كامل - خلال اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة.

(د) منافع إنهاء الخدمة.

(هـ) المدفوعات على أساس السهم.

كبار موظفي الإدارة هم أولئك الأشخاص الذين لهم سلطة ومسؤولية تخطيط وتوجيه ورقابة أنشطة المنشأة بشكل مباشر، أو غير مباشر، بما في ذلك أي مدير (سواء كان تنفيذياً، أو خلاف ذلك) لتلك المنشأة. حكومة تشير إلى الحكومة، والجهات الحكومية، والهيئات المشابهة سواء كانت محلية، أو وطنية، أو دولية. منشأة ذات علاقة بالحكومة هي منشأة تخضع لسيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم من قبل حكومة.

تعرف المصطلحات 'سيطرة' و'منشأة استثمارية' و'سيطرة مشتركة' و'تأثير مهم' في المعيار الدولي للتقرير المالي 10، والمعيار الدولي للتقرير المالي 11 "الترتيبات المشتركة" ومعيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة"، على التوالي، وتستخدم في هذا المعيار بالمعاني المحددة في تلك المعايير الدولية للتقرير المالي.

10 عند الأخذ في الحسبان كل علاقة محتملة مع طرف ذي علاقة، يُوجه الاهتمام إلى جوهر العلاقة، وليس إلى مجرد الشكل القانوني.

11 في سياق هذا المعيار، لا يُعد ما يلي أطرافاً ذات علاقة:

(أ) منشأتان لمجرد أن لهما مديراً، أو عضواً آخر من كبار موظفي الإدارة، مشتركاً، أو نظراً لأن لعضو من كبار موظفي الإدارة لإحدى المنشأتين تأثير مهم على المنشأة الأخرى.

(ب) مشاركان لمجرد أنهما يتقاسمان السيطرة المشتركة على مشروع مشترك.

(ج)

(1) مقدمو التمويل.

(2) الاتحادات العمالية.

(3) المرافق العامة.

(4) أقسام وجهات الحكومة التي لا تسيطر، أو لا تسيطر بشكل مشترك، أو لا تؤثر بشكل مهم على المنشأة المعدة للتقرير - فقط - بحكم تعاملاتها العادية مع المنشأة (رغم أنها قد تؤثر على حرية تصرف المنشأة أو تشارك في عملية اتخاذ قراراتها).

(د) عميل، أو مورد، أو مانح امتياز، أو موزع، أو وكيل عام تتعامل معه المنشأة بحجم أعمال كبير - فقط - بحكم التبعية الاقتصادية الناتجة عن ذلك.

12 عند تعريف طرف ذي علاقة، تشمل المنشأة الزميلة المنشآت التابعة للمنشأة الزميلة، ويشمل المشروع المشترك المنشآت التابعة للمشروع المشترك. وبناءً عليه، على سبيل المثال، تعد المنشأة التابعة للمنشأة الزميلة والمستثمر الذي له تأثير مهم على المنشأة الزميلة ذوي علاقة مع بعضهم البعض.

## الإفصاحات

## جميع المنشآت

- 13 يجب أن يُفصح عن العلاقات بين المنشأة الأم ومنشأتها التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بينهما. ويجب على أي منشأة أن تُفصح عن اسم المنشأة التي تعد أمًا لها، وعن الطرف المسيطر النهائي، إذا كان مختلفاً. وإذا لم يكن أي من المنشأة الأم أو الطرف المسيطر النهائي يعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام، فإنه يجب أن يُفصح عن اسم أكبر منشأة أم تالية تقوم بذلك.
- 14 لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تكوين رأي عن آثار العلاقات مع الطرف ذي العلاقة على منشأة ما، فإنه من المناسب أن تُفصح عن العلاقة مع الطرف ذي العلاقة عندما توجد سيطرة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين الأطراف ذات العلاقة.
- 15 يُعد المتطلب بأن يُفصح عن العلاقات مع الطرف ذي العلاقة بين المنشأة الأم ومنشأتها التابعة إضافة لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي 27 والمعيار الدولي للتقرير المالي 12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى".
- 16 تشير الفقرة 13 إلى أكبر منشأة أم تالية. هذه هي أول منشأة أم في المجموعة، فوق المنشأة الأم المباشرة، التي تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام.
- 17 يجب على المنشأة أن تُفصح عن تعويض كبار موظفي الإدارة—بشكل إجمالي—وذلك لكل من الأصناف التالية:
- (أ) منافع الموظف قصيرة الأجل.
- (ب) منافع ما بعد انتهاء التوظيف.
- (ج) المنافع طويلة الأجل الأخرى.
- (د) منافع إنهاء الخدمة.
- (هـ) المدفوعات على أساس السهم.
- 17أ إذا حصلت المنشأة على خدمات موظفي الإدارة العليا من منشأة أخرى ("منشأة الإدارة") لا يتطلب من المنشأة تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 17 للمنافع المدفوعة أو المستحقة لموظفي أو مدراء منشأة الإدارة.
- 18 إذا كان للمنشأة معاملات مع طرف ذي علاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية، فيجب عليها أن تُفصح عن طبيعة العلاقة مع الطرف ذي العلاقة، إضافة إلى المعلومات عن تلك المعاملات والأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، الضرورية للمستخدمين لفهم الأثر المحتمل للعلاقة على القوائم المالية. تُعد متطلبات الإفصاح هذه إضافات لتلك الواردة في الفقرة 17. وكحد أدنى، يجب أن تشمل الإفصاحات:
- (أ) مبلغ المعاملات.
- (ب) مبلغ الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، متضمناً:
- (1) شروطها وأوضاعها، بما في ذلك ما إذا كانت مضمونة، وطبيعة العوض الذي سيُقدم عند التسوية.
- (2) تفاصيل أي ضمانات مقدمة، أو مستلمة.
- (ج) مخصصات الديون المشكوك فيها المتعلقة بمبلغ الأرصدة الحالية.
- (د) المصروف المثبت خلال الفترة، المتعلق بالديون المدعومة، أو المشكوك فيها المستحقة على الأطراف ذات العلاقة.
- 18أ يجب أن تفصح المنشأة عن المبالغ المتكبدة بواسطة المنشأة لخدمات موظفي الإدارة العليا المقدمة بواسطة منشأة إدارة أخرى.

- 19 يجب أن يتم القيام بالإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة 18 - بشكل منفصل - لكل من الأصناف التالية:
- (أ) المنشأة الأم.
  - (ب) المنشآت التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة.
  - (ج) المنشآت التابعة.
  - (د) المنشآت الزميلة.
  - (هـ) المشروعات المشتركة التي تُعد المنشأة مشتركة فيها.
  - (و) كبار موظفي الإدارة في المنشأة، أو المنشأة التي تعد أمماً لها.
  - (ز) الأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- 20 يُعد تصنيف المبالغ واجبة السداد للأطراف ذات العلاقة، والمبالغ المستحقة منهم ضمن الأصناف المختلفة كما هو مطلوب في الفقرة 19 - توسيعاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية" لعرض المعلومات إما في قائمة المركز المالي، أو في الإيضاحات. وُسعت الأصناف لتوفير تحليل أكثر شمولاً لأرصدة الطرف ذي العلاقة، ولتنطبق على المعاملات مع الطرف ذي العلاقة.
- 21 فيما يلي أمثلة للمعاملات التي يُفصح عنها، إذا كانت مع طرف ذي علاقة:
- (أ) مشتريات، أو مبيعات بضاعة (تامة أو غير تامة الصنع).
  - (ب) مشتريات، أو مبيعات عقارات وأصول أخرى.
  - (ج) أداء، أو تلقي خدمات.
  - (د) إيجارات.
  - (هـ) تحويلات بحث وتطوير.
  - (و) تحويلات بموجب اتفاقيات ترخيص.
  - (ز) تحويلات بموجب ترتيبات تمويل (بما في ذلك القروض والمساهمات في حقوق الملكية نقداً، أو عيناً).
  - (ح) تقديم ضمانات، أو ضمانات إضافية.
  - (ط) إرتباطات بفعل شيء ما إذا وقع أو لم يقع حدث معين في المستقبل، بما في ذلك العقود قيد التنفيذ، (المثبتة، وغير المثبتة).
  - (ي) تسوية التزامات نيابة عن المنشأة، أو من قبل المنشأة نيابة عن ذلك الطرف ذي العلاقة.
- 22 تُعد المشاركة من قبل منشأة أم، أو منشأة تابعة في خطة منافع محددة توزع المخاطر بين منشآت المجموعة، معاملة بين أطراف ذات علاقة (انظر الفقرة 42 من معيار المحاسبة الدولي 19 (المعدل في 2011)).
- 23 يتم القيام بالإفصاحات عن أن المعاملات مع الطرف ذي العلاقة قد تمت بشروط معادلة لتلك التي تسود في المعاملات التي تتم على أساس التنافس الحر - فقط - إذا كانت تلك الشروط يمكن التحقق منها.

- 24 يمكن أن يُفصح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة - بشكل مجمع - باستثناء عندما يكون الإفصاح - بشكل منفصل - ضرورياً لفهم آثار المعاملات مع الطرف ذي العلاقة على القوائم المالية للمنشأة.

### المنشآت ذات العلاقة بالحكومة

- 25 تستثنى المنشأة المعدة للتقرير من متطلبات الإفصاح في الفقرة 18 فيما يتعلق بالمعاملات مع الطرف ذي العلاقة، والأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات، مع:

- (أ) حكومة لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة المعدة للتقرير.  
 (ب) منشأة أخرى تعد طرفاً ذا علاقة نظراً لأن الحكومة نفسها لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على كل من المنشأة المعدة للتقرير والمنشأة الأخرى.

- 26 إذا كانت المنشأة المعدة للتقرير تطبق الاستثناء الوارد في الفقرة 25، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التالي عن المعاملات والأرصدة الحالية المتعلقة بها المشار إليها في الفقرة 25:

- (أ) اسم الحكومة وطبيعة علاقتها مع المنشأة المعدة للتقرير (أي سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم).  
 (ب) المعلومات التالية بتفصيل كافٍ لتمكين مستخدمي القوائم المالية للمنشأة من فهم أثر المعاملات مع الطرف ذي العلاقة على قوائمها المالية:

- (1) طبيعة ومبلغ كل معاملة مهمة - بشكل منفرد.  
 (2) مؤشر نوعي أو كمي عن مدى المعاملات الأخرى التي تكون مهمة - بشكل جماعي، وليس بشكل منفرد - وتشمل أنواع المعاملات تلك المدرجة في الفقرة 21.

- 27 يجب على المنشأة المعدة للتقرير، عند استخدام حكمها الشخصي لتحديد مستوى التفصيل الذي يُفصح عنه وفقاً للمتطلبات الواردة في الفقرة 26(ب)، أن تأخذ في الحسبان مدى قرب العلاقة مع الطرف ذي العلاقة والعوامل الأخرى الملائمة لتعين مستوى أهمية المعاملة، مثل ما إذا كانت:

- (أ) مهمة من حيث الحجم.  
 (ب) مُنفذة، بشروط غير تلك السائدة في السوق.  
 (ج) خارج العمليات التجارية اليومية العادية، مثل شراء وبيع منشآت الأعمال.  
 (د) أفصح عنها للسلطات التنظيمية، أو الإشرافية.  
 (هـ) تم التقرير عنها للإدارة العليا.  
 (و) تخضع لتصديق حملة الأسهم.

1 يُعرف معيار المحاسبة الدولي 37 " المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة " العقود قيد التنفيذ على أنها العقود التي بموجبها لم يُمّ أي من الطرفين بتنفيذ أي من التزاماته، أو أن كلا الطرفين قاما بتنفيذ جزئي لالتزاماتهما بقدر متساوٍ.

## تاريخ السريان والتحول

- 28 يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2011 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد، إما للمعيار ككل، أو للاستثناء الجزئي الوارد في الفقرات 25 - 27 للمنشآت ذات العلاقة بالحكومة. وإذا طبقت المنشأة المعيار كله، أو الاستثناء الجزئي لفترة تبدأ قبل 1 يناير 2011، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- أ28 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 10، والمعيار الدولي للتقرير المالي 11 "الترتيبات المشتركة"، والمعيار الدولي للتقرير المالي 12، المُصدر في مايو 2011، الفقرات 9، 3، و11(ب)، و15، و19(ب) و(هـ) و25. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي 11 والمعيار الدولي للتقرير المالي 12.
- ب28 عدّل "منشآت استثمارية" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10، والمعيار الدولي للتقرير المالي 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27)، المُصدر في أكتوبر 2012، الفقرات 4، و9. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2014 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبعد لـ "منشآت استثمارية". وإذا طبقت منشأة تلك التعديلات على فترة أبكر فإنه يجب عليها -أيضاً- أن تطبق جميع التعديلات المتضمنة في "منشآت استثمارية" في الوقت نفسه.
- ج 28 عدّلت "التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقرير المالي دورة 2010 - 2012" الصادرة في ديسمبر 2013 الفقرة 9 وأضافت الفقرتين 17 و18. يجب على المنشأة تطبيق هذا التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 أو بعده. يسمح بالتطبيق قبل هذا التاريخ. إذا طبقت المنشأة ذلك التعديل على فترة سابقة يجب عليها الإفصاح عن ذلك.

## سحب معيار المحاسبة الدولي 24 (2003)

- 29 يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 24 "الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة" (المُنقح في 2003).